

التاريخ : 01 يونيو 2020 مـ

الموافق : 09 شوال 1441 هـ

الموضوع : اضطهاد سكان كشمير

إلى :

- ✓ سعادة أنطونيو غوتيريس ، الأمين العام للأمم المتحدة ،
- ✓ سعادة أداما دينغ ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية ، مكتب الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية ومسؤولية حماية معاليها ،
- ✓ كارين سميث ، المستشارة الخاصة للأمين العام عن مسؤولية الحماية ومكتب الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية
- ✓ جميع أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

نسخة إلى :

- ✓ مكتب اللجنة الرابعة (السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار
- ✓ كريمة بنون ، المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية
- ✓ السيد ديفيد كاي ، سعد الفارارجي ، المسؤول الخاص المعني بحقوق الانسان
- ✓ السيد كليمنت نياليتسيبي فول ، المسؤول الخاص المعني بحق حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات
- ✓ دكتور كومبو بولي باري ، المسؤول الخاص المعني بالحق في التعليم
- ✓ الدكتور فرناند دي فارينيس ، المسؤول الخاص المعني بقضايا الأقليات
- ✓ السيدة !. تيندايي آكيوم ، المسؤولة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب
- ✓ روبرت مارديني ، المراقب الدائم للجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة

رسالة مفتوحة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية ومجلس الأمن الدولي: طلب تدخل فوري لمنع التغيير الديمغرافي القسري في جامو وكشمير

أصحاب المعالي والسعادة ،

نطلب منكم تدخلاً سريعاً لمنع التغيير الديموغرافي القسري في جامو وكشمير التي تديرها الهند حيث تقوم الحكومة الهندية بعمليات النقل القسري للسكان الأصليين وبذات الوقت يتم نقل السكان غير الشرعيين إليها ، وهذا الأجراء ممنوع بموجب القانون الدولي وبموجب المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة والتي أدانتها اللجنة الفرعية للأمم المتحدة لمنع التمييز وحماية الأقليات .

الوضع الإنساني وحالة حقوق الإنسان بوضع مزري بالفعل في القسم المحتل من كشمير من قبل الحكومة الهندية لقد تدهورت الأوضاع بشكل كبير منذ 5 أغسطس 2019 عندما جردت الحكومة الهندية شعب كشمير

من حقوقه الشرعية ، وكثفت احتلالها العسكري وشرعت في حملة عقاب جماعي وسجن جماعي في الأسابيع القليلة الماضية ، نفذت الحكومة الهندية العديد من السياسات التي من شأنها أن تؤدي إلى ترحيل المسلمين الأصليين قسراً من كشمير ونقل الهندوس غير المحليين من الهند إلى كشمير ما كان يخشاه العالم أجمع أصبح الآن حقيقة . إن هذه السياسات تزيد بشكل كبير من خطر الإبادة الجماعية الواقع فعلاً ما يحصل على أرض الواقع لا يشجع أية احتمالات عملية لحل سلمي للنزاع الإقليمي الدولي الطويل حول جامو وكشمير بما يسمح لسكان جامو وكشمير من التمتع بحقوقهم الإنسانية الأساسية بما في ذلك حقهم في تقرير المصير ، الذي اعترفت به العديد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك القرار 47 (21 أبريل 1948) والقرار 51 (3 يونيو 1948) والقرار 91 (30 مارس 1951) والقرار 96 (10 نوفمبر 1951) والقرار 98 (23 ديسمبر 1952) والقرار 122 (24 يناير 1957) والقرار 126 (2 ديسمبر 1957)).

منذ 4 أغسطس 2019 تتعرض مدينة كشمير لعملية إغلاق مكثفة وعسكرة بما يشبه عملية حظر كامل يمنع من ممارسة أدنى مقومات الحياة الإنسانية البسيطة حيث دعا السيد جوتيريس مؤخرًا إلى وقف عالمي لإطلاق النار لجميع الأعمال القتالية وحث قادة العالم على التركيز على ولاء كورونا بدلاً من ذلك استخدمت الحكومة الهندية الوباء الحالي كفرصة لزيادة أعمال التصعيد العدائية في النزاع المسلح مع باكستان وتعريض حياة المدنيين الكشميريين للخطر ، والتقدم بسرعة في هجومها المستمر على حقوق الإنسان في كشمير بالإضافة إلى تشديد القيود المفروضة على إغلاق كشمير بعد أغسطس 2019 والتطبيق العنيف لتدابير الصحة الزائفة لقد قامت الحكومة الهندية بالاعتداء على الأشخاص الذين يحاولون تقديم المساعدة للآخرين ، وكثفت اعتقالها وتخويفها واضطهاد الصحفيين الكشميريين وكتفت حملتها لاغتيال مقاتلي المقاومة المسلحة مصحوبة بتدمير منازل المدنيين والهجوم على الممتلكات وقتلت العديد من المدنيين ، وحرمت الكشميريين من حقهم في الحداد على قتلهم ، وقيدت الاتصالات الأساسية وزادت من تنفيذ السياسات التي تعزز التغيير الديموغرافي القسري في كشمير

المقدمة

جامو وكشمير هي أراضي لا تزال مستعمرة، وهي موضوع نزاع إقليمي دولي طويل الأمد وتحت الاحتلال العسكري المكثف، إنها مسرح للنزاع المسلح الدولي والداخلي. وهي أيضاً إحدى أقدم الحركات المؤيدة للديمقراطية في العالم والتي بدأت في أوائل القرن العشرين (قبل إنشاء دولتي الهند وباكستان) ولا تزال مستمرة. وقد سعت تلك الحركة الشعبية إلى تصحيح التمييز (ضد المسلمين في المقام الأول في جامو وكشمير) وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، بما في ذلك الحق في تقرير المصير في القسم المحتل من كشمير الحكومة الهندية كانت تقوم بدور الاحتلال وعلى مدى عقود، انتهكت بشكل متكرر ومنهجي حقوق الإنسان لشعب كشمير

لقد أنشأت الحكومة الهندية جهازاً مؤسساً من العسكرة الشديدة، يقوم على قمع أي تواصل وتبادل للمعلومات تحت وطأة العقاب من قبل قواتها المسلحة وإنكار الحقوق الأساسية (بما في ذلك التحدث والتجمع) مع الحفاظ على الادعاء الوهمي للديمقراطية وتطبيق الدستور الحكومة الهندية وأدواتها ارتكبت انتهاكات جسيمة

لالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بكشمير وسكانها بما في ذلك الالتزامات بموجب التعهدات التي أقرت بها الحكومة الهندية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والعشرات من قرارات مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان، والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان (بما في ذلك القرار الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من عمليات الاضطهاد والعقوبات القاسية واللاإنسانية المهينة، واتفاقية حماية الأقليات من الاختفاء القسري والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقيات جنيف) حكومة الهند مسؤولة أيضا عن انتهاكات حقوقية واسعة النطاق وموثقة بشكل جيد حتى من قبل مكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان) والعديد من الأفعال المتكررة التي تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد المسلمين في كشمير. لقد كان الأثر التراكمي لتلك الانتهاكات والجرائم على مدى عقود وأجيال وحشياً ومدمراً

في 5 أغسطس 2019 اتخذت الحكومة الهندية خطوات غير مسبوقه وغير عادية تتعلق بكشمير في انتهاك إضافي لالتزاماتها الدولية تجاه شعب كشمير

يشمل التأثير الجوهري لهذه الخطوات ما يلي:

1. التفكك الغير قانوني لدولة الهند في منطقتي جامو وكشمير (بموجب قانون إعادة تنظيم جامو وكشمير 2019)، القضاء على المنطقة الوحيدة ذات الأغلبية المسلمة في دولة الهند وإلغاء ما هو خاص بهذه الولاية من دستور منفصل وعلم ورئيس الدولة
2. الضعف السياسي لمسلمي كشمير عن طريق "إعادة تنظيم" الأراضي وتقسيمها وتقسيم حدودها للحد من تأثير السكان المسلمين
3. فرض السيطرة المباشرة من قبل الحكومة الهندية والقضاء حتى على القوانين المحلية للإدارة العامة
4. الحرمان الكامل لمسلمي لاداخ و كارجيل Ladakh and Kargil
5. إنكار حق عودة اللاجئين المسلمين والمبعدين السياسيين من كشمير
6. القضاء على الحقوق التاريخية لملكية السكان المحليين للممتلكات غير المنقولة والحصول على الوظائف الحكومية والفرص التعليمية
7. تفكيك نظام ملكية الأراضي في كشمير ، وبالتالي عمود اقتصادها التاريخي

أدرك الخبراء من واقع كشمير أن الحكومة الهندية حققت بالفعل درجة غير مسبوقه من الهيمنة الكاملة على المسلمين في كشمير وقد شرعت في تنفيذ خطة طويلة الأمد لتغيير التركيبة السكانية لكشمير لصالح الهندوس كحل نهائي للقضاء على سكان كشمير

كانت خطوات 5 أغسطس 2019 ضد كشمير فوزاً طال انتظاره لحركة هندوتفا (Hindutva) الهندوسية في الهند. إن حركة هندوتفا (Hindutva) هي حركة متشددة، إرهابية ومتطرفة ومعادية للمسلمين منذ التقسيم، كان الحكم الذاتي لولاية جامو وكشمير وحقوق وكشمير هوساً وهدفاً خاصاً لحركة هندوتفا (Hindutva) والتي حققت هيمنة كبيرة داخلها جامو وكشمير كانت جزءاً متكاملًا من دولة الهند ولها حكم ذاتي أصرت أحزاب هندوتفا (Hindutva) في فترة ما بعد التقسيم على أن كانت جزءاً كشمير جزءاً لا يتجزأ من الهند ويجب إنهاء الحكم الذاتي والرئيس الخاص بها كان هذا على النقيض من السياسيين الهنود في ذلك الوقت من

جميع أنحاء الطيف السياسي الذين احترموها (على الأقل اسمياً) التزامات الهند الدولية فيما يتعلق بجامو وكشمير. ومع ذلك ، في العقود الأخيرة في السنوات الأولى للهند ، كان هذا مخالفاً للسياسيين في ذلك الوقت من جميع أنحاء الطيف السياسي الذين احترموها (على الأقل اسمياً) التزامات الهند الدولية فيما يتعلق بكشمير ومع ذلك ، في العقود الأخيرة ، كانت سياسة الحكومة الهندية تجاه كشمير (في ظل كل من هندوتفا (Hindutva) والحركات العلمانية) والفكر الهندي السائد فيما يتعلق بجامو وكشمير هندوتفا (Hindutva) في اتجاهها ، حيث أصرت على أن جامو وكشمير كانا "جزءاً لا يتجزأ من الهند"

قاموا بشيطننة المسلمين من كشمير لإصرارهم على حقوقهم القانونية والشرعية، وتبرير جميع أنواع الانتهاكات في كشمير من خلال الحجج الخادعة والمتطرفة بشأن "الإرهاب"، وإلصاق أي تصرفات أخرى غير مبررة بلعبة جديدة تسمى أطفال فتنة جامو وكشمير. مع "إبطال" المادة 370 والمادة 35 أ من الدستور الهندي وإقرار قانون إعادة تنظيم جامو وكشمير بدءاً من أغسطس 2019، شرعت حكومة هندوتفا (Hindutva) الهندية الحالية في ضم جامو وكشمير وإدماجها بالكامل مع الهند في انتهاك صريح للقانون الدولي منذ أغسطس 2019 ، عانت كشمير من أطول فترة إغلاق للاتصالات في دولة تتغنى بالديمقراطية ، والتي استمرت 213 يوماً (بعد ذلك الوقت ، تم السماح فقط بالوصول إلى الإنترنت من الجيل الثاني بشكل متقطع لبعض المواقع الخاضعة للمراقبة الكاملة ، ومنع للوصول إلى أية مواقع غير مسموح بها من قبل السلطات الحكومية) واحتُجز الآلاف ، ولا يزال الكثير منهم رهن الاحتجاز ، بمن فيهم الأطفال والمسنون والمعوقون ، الذين يُحتجزون في كثير من الأحيان في سجون مكتظة على بعد مئات الكيلومترات من كشمير يمارس التعذيب وتتواصل أعمال القتل لقد دمر الاقتصاد المحلي ويواجه السكان المحليون ضغوطاً اقتصادية وجودية وأزمة صحية نفسية حادة حيث لا يُسمح للمنظمات الإعلامية بالعمل بحرية ويتم القبض على الصحفيون ويتهمون بارتكاب جرائم إرهابية لنشرهم ما يحدث على أرض الواقع لا يُسمح لمسلمي كشمير بالتجمع أو التحدث حتى من خلال وسائل التواصل الاجتماعي (التي مُنعوا من الوصول إليها). إنهم محرومون من الوصول إلى الرعاية الصحية ، والحصول على التعليم ، والإجراءات القانونية الأساسية ، وفرصة كسب العيش ، وحرية التنقل بحرية وحرية ممارسة دينهم (يمكن العثور على روابط لتقارير مختلفة تقدم تفاصيل على موقعنا على الإنترنت). لقد كثفت الحكومة الهندية من اضطهادها وقتل أي شخص يجرؤ على مقاومة احتلالها لكشمير ، تتم معاقبة المدنيين بشكل جماعي ويتم حرمان مسلمي كشمير حتى من حقهم في أداء طقوسهم الدينية في الصلاة على موتاهم

كما فرضت الحكومة الهندية الاختناق الاقتصادي في كشمير، وبدأت في تخصيص الأراضي العامة للأحزاب المفضلة غير المحلية واستبدلت أسماء الأماكن المحلية بأسماء حركة هندوتفا (Hindutva). في الهند (خارج كشمير)، استمر استهداف المسلمين الكشميريين، وتم التمييز ضدهم، وسجنهم ظلماً، وتعذيبهم، والاعتداء عليهم، وإساءة معاملتهم، وقتلهم لقد قامت الحكومة الهندية بإضفاء الطابع المؤسسي في كشمير على نظام من عدم الحرية الكاملة يتميز بالتمييز المكثف، غير الخاضع للرقابة، والسيطرة الكاملة على مسلمي كشمير.

لقد حقق القوميون الهندوس انتصاراً كبيراً طويل الأمد في "الاندماج الكامل" لكشمير في الهند. لقد تم تشجيعهم الآن على مواصلة مشروعهم وتفعيل التغيير الديموغرافي القسري لكشمير لصالح الهندوس، وهو السلوك الذي يشكل جريمة ضد الإنسانية وخرقاً خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة

تحقيقاً لهذه الغاية قامت الحكومة الهندية بتطبيق جديد (قانون الموطن)

التطورات الأخيرة

في أوائل أبريل، وجهنا انتباهكم إلى قانون الإقامة الجديد في 18 مايو 2020، أخطرت الحكومة الهندية جامو وكشمير بقواعد (إجراءات) منح شهادة الإقامة والتي قللت من حقوق شعب كشمير في الوصول إلى فرص العمل الحكومية، والتي تعتبر مورداً اقتصادياً وذات أهمية رمزية. وقد رفضت هذه الخطوة، التي تعتبر غير قانونية من قبل قطاعات مختلفة من المجتمع، بما في ذلك الأحزاب السياسية الموالية للهند في كشمير. في 20 مايو 2020، جعلت الحكومة الهندية شهادة الإقامة شرطاً للحصول على التعليم في كشمير مرة أخرى إن هذه التغييرات هي انتهاك مباشر للقانون الإنساني الدولي ودستور جامو وكشمير والأحكام الدستورية الهندية المتعلقة بجامو وكشمير

فيما يلي الآثار المباشرة لتطبيق القوانين الجديدة:

1. لم يعد السكان الأصليون في كشمير مؤهلين تلقائياً للحصول على فرص عمل أو تعليم عام في كشمير بسبب تغيير نظام الإقامة
2. السكان الأصليون من كشمير أو حاملي بطاقة "المقيم الدائم"، لا يتم تلقائياً الاعتراف بجدتهم بموجب قواعد الإقامة الجديدة. يجب عليهم التقدم بطلب للحصول على وضع مثل أي مقيم غير محلي في الهند. طلباتهم عرضة للرفض. يُعتقد أن العديد من السكان الأصليين في كشمير لا يمتلكون الشهادة المطلوبة للحصول على مكان الإقامة الجديد (الذي ربما لم يتم إصداره على الإطلاق ، أو ربما فقد ، قد يكون قد تم تدميره في الكوارث الطبيعية مثل فيضانات عام 2014 التي دمرت كشمير أو ربما تم تدميرها في أعمال عنف الدولة أو العقاب الجماعي مثل التدمير الأخير لما لا يقل عن 12 منزلاً في وسط مدينة سرينا جار). تاريخياً ، كان من الصعب للغاية الحصول على هذه الشهادات وقد يكون من المستحيل عملياً الحصول عليها.
3. حالة الإقامة الجديدة متاحة لأي هندي (يخضع لمعايير تأهيلية معينة) وأطفالهم (في بعض الحالات ، حتى إذا لم يقيموا أبداً في جامو وكشمير). هناك فئة تأهيل خاصة لأطفال المسؤولين الحكوميين الهنود والعسكريين الذين خدموا في كشمير لمدة عشر سنوات ومعظمهم من المسؤولين بشكل مباشر عن انتهاكات حقوق الإنسان والأفعال التي تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في كشمير
4. المتطلبات الوثائقية لغير السكان المحليين للحصول على صفة الإقامة يمكن الحصول عليها بسهولة.
5. حالة الإقامة الجديدة غير متاحة لأي من "رعايا الدولة" أو "المقيمين الدائمين" أو ذريتهم من غير المواطنين الهنود. جميع اللاجئين أو المنفيين من كشمير بمن فيهم أولئك الذين يخضعون لإدارة باكستان، وهذا يتناقض بشكل صارخ مع اللاجئين الهنود من "غرب باكستان" الذين يتم منحهم حقوق الإقامة

6. لدى السلطات المحلية حوافز قوية في حالة عدم الاعتراض على أية طلبات من مسؤولي الحكومة الهندية فيما يتعلق بإضافة المواطنين الهنود للوضع الجديد. على وجه التحديد ، تنص القواعد على غرامة قدرها 50.000 روبية (على سبيل المثال ، يمثل هذا المبلغ جزءًا كبيرًا من الأرباح الشهرية لمعظم السلطات المحلية) للسلطات المحلية التي لا تمتثل في غضون 7 أيام عمل لقرار منح شهادة موطن.
7. لا توجد ضمانات إجرائية ذات معنى حيث تقع سلطة اتخاذ القرار الأولية في يد السلطات المحلية ذات المستوى المنخفض والتي تخضع للتأثير المعروف والتي كانت تعتبر في السابق غير مؤهلة لاتخاذ قرارات جادة من هذا النوع. يتم الاستماع إلى الاستئنافات من قبل البيروقراطيين الهنود الموظفين في الحكومة الهندية التنفيذية. في حين أنه من المعروف على نطاق واسع أن القضاء الهندي فشل في حماية حقوق الكشميريين، لا يوجد حتى ما يشبه الإجراءات القانونية الواجبة الممنوحة لشعب كشمير فيما يتعلق بحقوق الإرث الهامة التي تعتبر أساسية لاستمرار رفاههم ووجودهم.
8. يتم تطبيق هذه القوانين بأثر رجعي، مما يؤهل على الفور عددًا لا حصر له من الهنود وفقًا لمعايير حالة الإقامة الجديدة.

ومن أجل فهم بعض جوانب الأهمية العميقة والخطيرة لهذه التطورات الجديدة، يرجى ملاحظة ما يلي:

- ✓ هناك سابقة للحكومة الهندية لإجراء عملية مماثلة لتلك التي يتم تنفيذها الآن في كشمير كإجراء السجل الوطني للمواطنين في قضية ولاية آسام حيث تم تطبيق السجل الوطني للمواطنين بطريقة متقلبة وتمييزية تحول فيها عبء الإثبات شبه المستحيل إلى حالة وجودية مهمة وهي (خطر انعدام الجنسية والحرمان من حقوق المواطنة) في قضية ولاية آسام كانت هناك على الأقل مهلة طويلة وعملية أكثر قوة وبعض الإشراف القضائي كل هذا يفتقر في كشمير في بيئة أكثر تسيباً إلى حد كبير يكون ضحاياها المحتملون، مسلمو كشمير
- ✓ تطبيق هذه القوانين يشجع (من خلال الوصول إلى العمل والتعليم) الفيضانات الديموغرافية وكذلك خدمة الحكومة الهندية في قمع شعب كشمير. يشجع سياسيو حركة هندوتفا (Hindutva) في الهند الرجال الهنود بالفعل للذهاب إلى كشمير للاستيلاء على الأراضي الكشميرية والزواج من النساء الكشميريات
- ✓ الدولة هي الوجهة المفضلة للعمل الأكثر انتشاراً في كشمير وستكون من نصيب ذوي التعليم الأعلى من الناحية الاجتماعية يعد توظيف الدولة أمراً ضرورياً للاستقرار الاقتصادي، لا سيما بالنسبة للأشخاص الحضريين والأكثر تعليماً في كشمير. ستزيد القوانين الجديدة من مستويات البطالة في كشمير وتقلل من فرص العمل في المستقبل وبحسب ما ورد كان هناك أكثر من 250000 شاب متعلم وعاطل عن العمل في كشمير قبل الأشهر المتتالية من عمليات الإغلاق؛ ارتفعت البطالة بسرعة في الأشهر الماضية. ونتيجة لذلك قد يصبح العديد من السكان الأصليين في كشمير مهاجرين اقتصاديين ويزيدون من سرعة التغيير الديمغرافي في كشمير.

✓ القوانين المحلية الجديدة التي تقلل من فرصة الحصول على عمل حكومي هو هجوم واسع النطاق من قبل الحكومة الهندية على الرفاهية الاقتصادية لشعب كشمير يشمل هذا الاعتداء الإغلاق المستمر ومنع الوصول إلى الاتصال بالإنترنت مما أدى إلى خسائر اقتصادية هائلة مع عدم وجود فرصة لرجال الأعمال للتحويل إلى نماذج الأعمال التجارية عبر الإنترنت، أو التحول إلى أسواق أخرى أو السعي إلى البقاء. كما يشمل عدم التشغيل المستمر للقطاعات الرئيسية لاقتصاد كشمير، بما في ذلك السياحة، وتصدير الفاكهة والصناعات اليدوية.

✓ تطبيق هذه القوانين يقلل من فرصة حصول سكان كشمير على التعليم بسبب ، إغلاق المدارس لفترة طويلة ، والحرمان من الوصول إلى الإنترنت والقيود المفروضة على الحركة أو السفر. بالإضافة إلى ذلك ، فإن الطلاب المسلمين الكشميريين الذين بحثوا عن فرص تعليمية في الهند ، مثل غيرهم من المسلمين الكشميريين ، تعرضوا للتمييز والمضايقة والاعتقال والترهيب والاعتداء.

✓ بدأت الحركة الشعبية المؤيدة للديمقراطية في جامو وكشمير في أوائل القرن العشرين ومستمرة حتى يومنا هذا. كانت المطالب الرئيسية لهذا النضال هي: المساواة في الحصول على التعليم، وإنهاء الممارسات الاستغلالية الاقتصادية، والمساواة في الحصول على عمل الدولة والحق في تقرير المصير. الحكومة الهندية تجعل من الحق في تقرير المصير من الاستحالة في الأمر الواقع من خلال التغييرات في ديموغرافيا كشمير

✓ قامت الحكومة الهندية بتدمير كل الإنجازات التي حققتها هذه الحركة (بما في ذلك إعادة توزيع الأراضي على المزارعين الذين لا يملكون أرضي، وتحسين الوصول إلى التعليم وتحسين فرص العمل في الدولة) من خلال النضال المدني متعدد الأجيال في مواجهة القمع الشديد وعنف الدولة

✓ في حين أنه من المفهوم أن مسلمي كشمير هم من يقصد بهم أن يكونوا الضحايا الأساسيين لهذه التطورات، فإن كشمير هي مكان متعدد الأعراق والديانات. تؤثر هذه التطورات بشكل مباشر على معظم السكان التاريخيين في كشمير ومن المتوقع أن يكون لها آثار خطيرة ومضرة على مختلف السكان المستضعفين في كشمير، بما في ذلك الأقليات العرقية والدينية واللادينيين وعديمي الجنسية والأسر المقسمة عبر الحدود الدولية.

نتيجة لهذه التطورات يتوقع المحللون فيضانات من التغيير الديموغرافي إلى لكشمير من قبل الهندوس الهنود. ومن المتوقع نزوح شديد والمزيد من الحرمان والتمييز والاضطهاد ضد السكان الأصليين في كشمير ، ولا سيما مسلمو كشمير. وسيتفاقم هذا بسبب المشروع الاستعماري الهندوسي الاستيطاني الذي خطط له منذ فترة طويلة والذي لا يزال متوقعًا لكشمير. تماشيا مع القمع العام للحديث وتجريم المعارضة من أي نوع في كشمير،

هدد المفتش العام للشرطة باعتقال الأشخاص "الذين يحرضون" على قانون المواطن الجديد، بما في ذلك عن طريق النشر حول القانون على وسائل التواصل الاجتماعي. من خلال عنف الدولة، والاحتلال العسكري المكثف، والحرمان الواسع النطاق لحقوق الإنسان، والآن التهديد النشط والموثوق بالتغيير الديموغرافي القسري من قبل قوة عظمى مدفوعة أيديولوجيا لذا فإن بقاء مسلمي كشمير مهدد اليوم.

نداء عاجل

لقد قامت الحكومة الهندية ، من خلال سياساتها ، بقطع المسلمين الكشميريين عن المساعدة والرقابة والدعم الدوليين. ومع ذلك فإن المجتمع الدولي بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على علم بما ارتكبهته الحكومة الهندية وما ترتكبه ضد الشعب وخاصة المسلمين من كشمير. وقد شاركت هيئات مختلفة تابعة للأمم المتحدة ، بما في ذلك مجلس الأمن الدولي ، ومجموعة الأمم المتحدة لدولتي الهند وباكستان ، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ، والعديد من الخبراء الخاصين للأمم المتحدة بشكل مباشر في الوضع في كشمير على مدار سنوات. على الرغم من الانتهاكات الجسيمة للحقوق وارتكاب جرائم فظيعة ، لم يكن هناك تدخل أو محاسبة فعالة.

كانت الحجة دائماً مكافحة الإرهاب للحفاظ على أمن الدولة الواقع في كشمير كان ولا يزال واقع عنف الدولة لإنكار الحقوق المشروعة للناس وقمعها. مع صعود قوات هندوتفا (Hindutva) ، تحول نظام القمع هذا بشكل منهجي إلى نظام للسيطرة الكاملة على مسلمي كشمير ويتقدم بنشاط نحو تدمير متعمد لذلك الشعب. في هذا المنعطف الحرج فإن صمت المجتمع الدولي المستمر وفشله في العمل يتجاوزان الفشل المؤسسي في التنازل عن المسؤولية والتسييس الجوفاء للالتزامات المفترضة يذهب إلى التواطؤ وتسهيل ما ارتكبهته الحكومة الهندية والذي ترتكبه اليوم في كشمير.

إن الاستهداف والسيطرة والعنف ضد مسلمي كشمير يهدد وجودهم. إن الصراع الإقليمي الدولي الطويل الأمد النشط والنووي على حد سواء ، إلى جانب الضغط السياسي والاقتصادي في الدول المجاورة والمنافسة المكثفة على الموارد الحيوية والمتضائلة الحيوية تخلق حالة يائسة ومتفجرة لا تزال تهدد السلام العالمي. إن الوضع في كشمير اليوم مشابه لكل من الوضع في سريرينيتشا في عام 1995 والوضع في سوديتلاند في عام 1939. إنه وضع ملح ويأس يتطلب استجابة استثنائية

إننا نناشد تدخلكم العاجل في كشمير ، من أجل مصداقية القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ، ومصداقية منظمات الأمم المتحدة ، والسلام والاستقرار الدوليين ، وبقاء شعب كشمير

نطلب منكم بأي وسيلة ما يلي:

✓ ضمان امتثال الحكومة الهندية لالتزاماتها الدولية تجاه كشمير وشعب كشمير عملاً بالعشرات من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان ، وقوانين حقوق الإنسان

(بما في ذلك عمل بالتعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من العقوبات القاسية اللاإنسانية المهينة ، واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري) واتفاقيات جنيف والمعاهدات المختلفة

- ✓ منع الحكومة الهندية من تنفيذ قانون الإقامة الجديد والقواعد ذات الصلة
 - ✓ التأكد من أن الحكومة الهندية لا تسمح بأي تغييرات أخرى على ملكية الأراضي أو التركيبة السكانية لكشمير
 - ✓ ضمان احترام الحكومة الهندية لحقوق شعب كشمير وحمايتهم ، بما في ذلك حرية التعبير وحرية الحركة والتجمع.
 - ✓ ضمان قيام الحكومة الهندية باستعادة الاتصالات في كشمير وتوقف القيود المفروضة عليها
 - ✓ ضمان توفير الحكومة الهندية الوصول الكافي للرعاية الصحية والتعليم في كشمير
 - ✓ ضمان قيام الحكومة الهندية بتعويض وتأهيل الأفراد والشركات والصناعات التي عانت من عواقب اقتصادية بسبب سياسات الحكومة الهندية في كشمير
 - ✓ التأكد من أن الحكومة الهندية تسمح للمساعدات الدولية والإنسانية والإغاثية ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام ومراقبي الأمم المتحدة بالعمل بحرية في كشمير والسماح بتدفق المساعدات الإنسانية إلى كشمير دون قيود من الخارج.
 - ✓ ضمان قيام الحكومة الهندية بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع السجناء السياسيين وسجناء الرأي والمعتقلين من كشمير.
 - ✓ ضمان توقف الحكومة الهندية على الفور عن إنفاذ وبدء عملية إلغاء جميع القوانين المعمول بها والتي لا تتوافق مع معايير العدالة والمحاكمة القانونية التي تحظى بالاحترام على نطاق واسع ، بما في ذلك قانون السلامة العامة وقانون السلطات الخاصة للقوات المسلحة
 - ✓ التأكد من قيام الحكومة الهندية بسحب أسلحتها العسكرية وغيرها من الأدوات من المناطق المأهولة بالسكان في كشمير بهدف بدء نزع السلاح تحت إشراف الأمم المتحدة ؛
 - ✓ البدء الفوري في عملية تنفيذ استفتاء حر ونزيه في جامو وكشمير وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي السارية
 - ✓ تمكين طرف محايد للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في كشمير
- نشكركم على اهتمامكم

شبكة الاستشاريين لعلماء كشمير

- (1) دين أكردي ، أستاذ التاريخ في كلية كونيتيكت ، الولايات المتحدة الأمريكية
- (2) رجاء قيصر أحمد ، رئيس جامعة أعظم في إسلام آباد ، باكستان
- (3) بنش أحمد ، دكتور في جامعة رايرسون ، تورنتو ، كندا
- (4) عمر عجازي ، دكتور في جامعة تورنتو ، كندا
- (5) ديبيش أناند ، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة وستمنستر ، المملكة المتحدة
- (6) ميرزا صائب بيك ، محامية في لندن ، المملكة المتحدة
- (7) منى بهان ، أستاذة في الأنثروبولوجيا وأستاذة فورد ماكسويل لدراسات جنوب آسيا ، جامعة سيراكيوز ، الولايات المتحدة الأمريكية
- (8) Emma Brännlund ، محاضر أول في السياسة والعلاقات الدولية ، جامعة غرب إنجلترا ، المملكة المتحدة
- (9) فرحان مجاهد شاك ، أستاذ في جامعة قطر ، قطر
- (10) أنجانا تشاترجي ، مركز العرق والجنس ، جامعة كاليفورنيا ، بيركلي
- (11) هوما دار ، أستاذ في كلية كاليفورنيا للفنون ، الولايات المتحدة الأمريكية
- (12) هالي دوشينسكي ، أستاذ في جامعة أوهايو ، الولايات المتحدة الأمريكية
- (13) عفت فاطمة ، منتجة أفلام في الهند
- (14) محمد طاهر جاني ، أستاذ في كلية الحقوق في جامعة مدينة دبلن ، أيرلندا
- (15) جافيد حياة خان ، د. باحث مستقل ومحلل ، إدمونتون ، ألبرتا ، كندا
- (16) سيرينا حسين ، أستاذة في جامعة كوفنتري ، المملكة المتحدة
- (17) د / خوشديب كور. مرشح ، جامعة تمبل ، الولايات المتحدة الأمريكية
- (18) شريموي نانديني غوش ، محامية وباحثة قانونية ، الهند
- (19) محمد جنيد ، أستاذ في كلية ماساتشوستس للفنون الليبرالية ، الولايات المتحدة الأمريكية
- (20) حفصة كنجوال ، أستاذة تاريخ في كلية لافاييت ، الولايات المتحدة الأمريكية
- (21) مير فاطمة كانت ، طالب دكتوراه في علم الإنسان في جامعة كاليفورنيا ، سان دييجو ، الولايات المتحدة الأمريكية
- (22) دكتور عين الخير طالب دكتوراه
- (23) نيتاشا كول ، أستاذ في جامعة وستمنستر ، المملكة المتحدة
- (24) سوفير كول ، أ. أستاذ روزنتال ، قسم اللغة الإنجليزية ، جامعة بنسلفانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية
- (25) زونيرة كومال ، دكتوراه في جامعة كاليفورنيا ، ديفيس ، الولايات المتحدة الأمريكية
- (26) فوزية نذير لون ، أستاذة القانون الدولي في جامعة مدينة هونغ كونغ ، هونغ كونغ
- (27) لورا لوسيا نوتارو ، معلمة في ميلانو ، إيطاليا
- (28) Inshah Malik ، أستاذ في جامعة كردان ، كابول ، أفغانستان
- (29) عمر لطيف مسغار ، صحفي مستقل ، دكتوراه في جامعة وستمنستر ، المملكة المتحدة
- (30) Deepti Misri ، أستاذ في جامعة كولورادو ، بولدر ، الولايات المتحدة الأمريكية
- (31) بريتيكا ناندا ، باحثة في الهند

- (32) عماد نذير ، باحث في جامعة إرلانجن-نورنبرغ ، ألمانيا
- (33) جولدي أوسوري ، أستاذ في جامعة وارويك ، المملكة المتحدة
- (34) إدريسا بانديت ، باحث مستقل ، واترلو ، كندا
- (35) نيهريكا بانديت ، دكتوراه في LSE ، المملكة المتحدة
- (36) سامينا رجا ، أستاذة جامعة بوفالو ، الولايات المتحدة الأمريكية
- (37) عفت راشد ، دكتوراه في جامعة أكسفورد ، المملكة المتحدة
- (38) Torrun Arnsten Sajjad ، قسم طب المجتمع والصحة العالمية ، جامعة أوصلو ، النرويج
- (39) مهروش تاك ، محاضر في الكلية الملكية البيطرية ، لندن ، المملكة المتحدة
- (40) نيشينا تريسال ، دكتوراه في جامعة ميشيغان ، آن أربور ، الولايات المتحدة الأمريكية
- (41) صايبا فارما ، أستاذ في جامعة كاليفورنيا ، سان دييجو ، الولايات المتحدة الأمريكية
- (42) فنسنت وونغ ، كلية الحقوق ، جامعة تورونتو ، كندا
- (43) وسيم يعقوب ، محاضر في كلية التاريخ ، كوين ماري ، جامعة لندن ، المملكة المتحدة
- (44) أنام زكريا ، مؤلف ومؤرخ في جامعة تورنتو ، كندا
- (45) حارس زارجار ، دكتوراه في المعهد الدولي للعلوم الاجتماعية ، لاهاي ، هولندا
- (46) أذر ضياء ، أستاذ في جامعة شمال كولورادو ، الولايات المتحدة الأمريكية